الهندسة البيئية ومنظومة التعليم الشرطى

ENVIRONMENTAL ENGINEERING AND SYSTEMIC OF POLICE EDUCATION

مقدم دكتور/ فتحى قطب

كلية الشرطة

إن الـتطور التكنولوجى السريع فى شتى المجالات، أصبح يمثل أهمية بالغة فى تعـامل كثـير من المنظومات مع مفردات هذا النظام حيث باتت عملية تداخل العلوم وتشـعبها وتطبيقاتها تلقى بظلالها على كل ما يحيط بنا من نظام بيئى يمكن أن يتفاعل معـه وهـو بحاجة إلى قدر من العلم والمعرفة والتحليل لامكان الحصول على أعلى درجات الاستفادة بدون أو بأقل المخاطر.

والمتـبع لمنظومة التعليم الشرطى يجد أنها اعتمدت فى بادئ الأمر على العلوم القانونـية ثـم تلتها مرحلة من التطوير بإضافة مواد شرطية لها الطابع المهنى ثم بعد ذلـك إدخـال بعض العناصر الأكثر تخصصاً غير أن التطبيق العملى مؤخراً أضحى يعـبر عن احتياج ضابط الشرطة فى إعداده إلى بعض المفاهيم الفنية المتخصصة فى مجـالات بذاتها أصبحت تشكل عناصر ضعف وقوة للقائمين عليها، فإذا كانت الحاجة إلى إستخدام طريقة التفكير العلمى المنظومى الابتكارى مطلب عام، فإن أهمية دراسة هـذه المفاهـيم وتنميتها لدى طلبة كلية الشرطة من الأهمية بمكان نظراً لطبيعة عمل ضـابط الشـرطة الذى يتعرض خلال ممارسة مهامه للعديد من التناقضات تصل فى مداها حداً من التشابك لا يقوى على التعامل معها سوى الشخص المؤهل نفسياً وعلمياً بصـورة تمكـن من استيعاب هذا التعارض والتعقيد الذى يبدأ من الإحساس بالمشكلة وتحديدهـا ثـم جمع البيانات عنها وفرض الفروض اللازمة لتحديد أبعادها ثم البحث والاستقصـاء والتجريب واختيار الفروض اللازمة لها ثم اختيار أنسب الفروض حتى الوصول إلى الحل وتطبيقه مع تقويم هذا الأداء وأثره على حل المشكلة.

كل هذه الخطوات التركيبية النظرية يتم ممارستها بصورة منهجية سلسة عندما تـتوافر لها العديد من المهارات كمهارة الملاحظة ومهارة استعمال العلاقات المكانية والزمانية ومهارة التصنيف ومهارة استعمال الأرقام والقياس ومهارة الاتصال ومهارة تفسير البيانات والتجريب.

هـذه المهارات إن لم يتم ثقلها بمجموعة من المعارف والثقافات وتأسيسها علمياً على نحو يتفق مع احتياجات طبيعة العمل فان كثير من الجهود سوف تضيع سدى ولن تحقق الهدف المنشود.

وقد يزداد هذا الأمر دقة كلما تدخل عنصر الوقت فى اتخاذ القرار.

ففـى مجـال الأمن الاقتصادى بات معرفة متطلبات السوق فى مجال الاستثمار والإنـتاج فـى ظل ظروف العولمة أمر بالغ الأهمية لإمكان التفاعل مع آليات تحقيق أوجـه الاسـتقرار الاقتصادى ومردود ذلك على الأمن الاجتماعى والسياسى لتحقيق أعلى معدلات تشغيل واستفادة للوحدات الإنتاجية والاستثمارية.

وفـى مجـال الأمـن الاجتماعى بات معرفة الدوافع النفسية التى تحرك سلوك المواطـن وإجـراء الدراسات المستمرة للتعرف على مشكلاته الحياتية وأثر ذلك على قدرته على تحمل مختلف الظروف العارضة التى قد تمر به من أزمات.

وفـى مجـال الأمـن السياسى أصبح من الضرورى التعرف على الاتجاهات العالمـية فـى مجالات الإدارة الأمنية بمفهومها الواسع ومسألة حقوق الإنسان وبلورة رؤى واضـحة نحـو إيجاد العلاقة المتوازنة بين الإجراءات الأمنية للحفاظ على هيبة وأمن الدولة وبين حماية حرية وأمن وحقوق المواطن من خلال هذه الإجراءات.

وفى مجال الأمن البيئي والذى تمارسه العديد من قطاعات الشرطة المتخصصة ومـنها شرطة البيئة والمسطحات المائية وشرطة النقل والمواصلات ومصلحة الدفاع المدنـى والإدارة العامة للمرور، أضحى من المسلم به أهمية التعرف على الكثير من المفاهـيم الهندسـية كـنظرية الآلات وأسـس الإنشـاءات وإدارة النظم البيئية وعلم الهيدرولـيك والميكانيكا والتخطيط المرورى وهندسة الاتصالات والإلكترونيات وغير ذلـك مـن البديهيات فى عالمنا المعاصر لإمكان التعامل مع الأجهزة المتاحة فى هذا المجال وأيضا لتقويم الأداء المهنى وحسن تنفيذ المهام الموكلة للقوات ليس فقط بسهولة ويسر نتيجة حسن التشغيل والصيانة ولكن أيضا بأقل المخاطر وبإحتراف.